GENERALTD/B/WP/183
22 June 2005ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة
الأجل والميزانية البرنامجية
الدورة الرابعة والأربعون (المستأنفة)
جنيف، ٣٠-٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل
والميزانية البرنامجية عن دورتها الرابعة والأربعين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف في يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥

المحتويات

الصفحة	الفصل
٢	الأول - الاستنتاجات المتفق عليها
٥	الثاني - استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧
١٠	الثالث - مسائل أخرى
١١	الرابع - مسائل تنظيمية
المرفق
١٢	الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين
١٣	الثاني - الحضور

الفصل الأول

الاستنتاجات المتفق عليها

استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية
لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية،

وقد نظرت في الباب ١٢ المعنون "التجارة والتنمية" من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما يرد في الوثيقة A/60/6 (الباب ١٢)،

وإذ تؤكد على الحاجة إلى تنفيذ النتائج التي تمخض عنها الأونكتاد الحادي عشر تنفيذاً كاملاً،

١- تحيط علماً بالمحتوى البرنامجي للباب ١٢، الذي يعكس بصورة عامة التعليقات التي أبدتها الفرقة العاملة في دورتها المعقودة في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٥ خلال العملية التحضيرية للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

٢- تطلب من الأمانة أن تقدم في المستقبل مذكرة تفسيرية ميسرة لمن يستخدمونها، مستمدة من ملزمة الميزانية وتتضمن معلومات عن الأسس الموضوعية لتخصيص الموارد للبرامج الفرعية الفنية والطريقة التي تستجيب بها شتى الموارد لتلك الأسس الموضوعية، وأن تقدم تفسيرات بشأن شتى عناصر مخصصات الميزانية؛

٣- تدعو رئيس الفرقة العاملة إلى إجراء مشاورات تهدف إلى تحسين نظر الفرقة العاملة في الباب المقترح الخاص بالأونكتاد في الميزانية البرنامجية، بما في ذلك من حيث المعلومات البرنامجية وما يتصل بذلك من قضايا تخصيص الموارد؛

٤- تطلب أن توفّر للفرقة العاملة في المستقبل فرصة للنظر في برنامج العمل قبل أن تقوم أمانة الأونكتاد بتقديمه إلى مقر الأمم المتحدة؛

٥- تشجع الأمانة على متابعة تحسين نوعية ووضوح الإنجازات المتوقعة والمؤشرات؛

٦- تعرب عن خيبة أملها لكون المؤشرات الكمية للأنشطة المضطلع بها في إطار هذا الباب فيما يتعلق بالمساعدة التقنية لا تظهر في ملزمة الميزانية، وتحيط علماً بالتوكيدات التي قدمتها الأمانة بأن هذه المؤشرات لا تزال مدرجة في قاعدة البيانات ذات الصلة للأمم المتحدة (نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق)، وأن الأمانة سوف تستخدم تلك المؤشرات؛

٧- تلاحظ الانخفاض بنسبة ٢ في المائة في الموارد الإجمالية المخصصة للأونكتاد، وترى أنه ينبغي تزويد الأونكتاد بالموارد اللازمة لتنفيذ النتائج التي تمخض عنها الأونكتاد الحادي عشر، بما في ذلك الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية؛

٨- تدكّر بالولاية العامة للأونكتاد بوصفه هيئة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتشدد على أن جميع الأنشطة والبرامج والمشاريع الواردة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الجديدة ينبغي أن توضع وتنفذ على أساس الاحتياجات ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل للموارد فيما بين جميع مناطق البلدان لنامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٩- تعيد تأكيد قيمة وأهمية جميع برامج الأونكتاد الفرعية؛

١٠- تعرب عن تقديرها للجهود المبذولة لتعزيز البرنامج الفرعي ١-باء المتعلق بتنمية أفريقيا، والبرنامج الفرعي ٥ المتعلق بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبرنامج الفرعي ٢ المتعلق بالاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا؛

١١- تحيط علماً بالجهود المبذولة من أجل تعزيز البرنامج الفرعي ٥، وتشدد على ضرورة تدعيم قدرة هذا البرنامج الفرعي على تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف، كما تشدد في هذا السياق على الحاجة إلى تدعيم جميع البرامج الفرعية الأخرى من أجل تمكينها، في جملة أمور، من تناول القضايا الموضوعية التي تهم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والدول النامية الجزرية الصغيرة؛

١٢- تدعم الجهود الجارية التي يبذلها الأونكتاد فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى البلدان التي تضررت من جراء الزلزال وأمواج المد الزلزالي (تسونامي) في منطقة المحيط الهندي في جهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش وإعادة التأهيل، وتشجع الأمانة على مواصلة العمل في هذا الاتجاه.

تمويل الخبراء

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية،

إذ تشير إلى المبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة بشأن إيجاد حلّ طويل الأجل للتمويل الذي يمكن التنبؤ به لاشتراك خبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء الحكوميين الدوليين في إطار الأونكتاد، على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، واحتياجات المستفيدين، وخاصة أقل البلدان نمواً، والخبرة الفنية للخبراء المعنيين^(١)،

وإذ تسلّم كذلك بالحاجة إلى القيام، في أقرب وقت ممكن، باعتماد تدابير مناسبة لتحسين تمويل الخبراء في اجتماعات الخبراء في إطار الأونكتاد بما في ذلك، في جملة أمور، عن طريق اعتماد طرائق ملائمة ومبتكرة وفقاً لقواعد وأنظمة الأمم المتحدة الإدارية والمالية والمتعلقة بالميزانية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة،

(١) تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الاستثنائية التاسعة عشرة (استعراض منتصف المدة) TD/B(S-XIX)/7، الفصل الأول، الفرع ألف-٢).

- ١- تطلب إلى رئيس الفرقة العاملة مواصلة مشاوراته بشأن هذا الموضوع بغية التوصل إلى حل مناسب في غضون الشهرين المقبلين، وتقديم تقرير عن ذلك إلى رئيس مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه على النحو المناسب؛
- ٢- توصي بأن يعيّن الأمين العام للأونكتاد جهة وصل على مستوى رفيع ملائم، في حدود الموارد المتاحة، يتولى المسؤولية عن جميع المسائل ذات الصلة بتمويل الخبراء، بما في ذلك التنسيق بين شعب الأونكتاد، وتعبئة وتتبع التبرعات للصندوق الاستئماني، وتقديم تقرير عن ذلك إلى مجلس التجارة والتنمية؛
- ٣- توصي كذلك جهة الوصل بالمساعدة على تحديد الطرائق الملائمة المشار إليها أعلاه ورصد العمل بها متى أُقيمت.

الفصل الثاني

استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- كانت الوثيقة التالية معروضة على الفرقة العاملة من أجل نظرها في هذا البند:

"الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ الجزء الرابع- التعاون الدولي لأغراض التنمية؛ الباب ١٢ - التجارة والتنمية" (A/60/6) (الباب ١٢).

البيانات الافتتاحية

٢- قال الموظف المسؤول عن الأونكتاد إن أمانة الأونكتاد قد أجرت في الجزء الأول من الدورة الرابعة والأربعين مشاورات مع الفرقة العاملة بشأن المحتوى البرنامجي لمشروع الميزانية المقترحة وأن الميزانية البرنامجية المقترحة المعروضة الآن على الفرقة العاملة تعكس جوهر الآراء التي أعربت عنها هذه الأخيرة. والاختلافات الرئيسية الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة الحالية بالمقارنة مع النص الأصلي هي: إدراج استعراض عام؛ وتغطية استعراض منتصف المدة؛ ودمج جميع الإشارات إلى التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى داخل وخارج الأمم المتحدة في فقرة واحدة؛ وإدراج إشارات إلى إسهامات البرامج الفرعية في التقرير الشامل للأونكتاد في الفقرة التمهيدية لكل برنامج فرعي؛ وإدخال تعديلات في النصوص تتعلق بقياس الأداء؛ وإزالة المؤشرات الكمية من الأجزاء التي تتناول التعاون التقني.

٣- وأضاف أن مستوى الموارد المقترح يبلغ ١١٢ ٥٠٣ ٩٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة قبل إعادة تقدير التكاليف. ويتمشى هذا المستوى مع التنفيذ الكامل والفعال والكفء لجميع الأنشطة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة. وهو يعكس انخفاضاً قدره ٤٠٠ ٢٧١ ٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة أو بنسبة ٢ في المائة، بالمقارنة مع الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وينطوي على إجراء تخفيضات في التكاليف غير المتعلقة بالوظائف مثل الخدمات التعاقدية ومصروفات التشغيل العامة والمعدات المكتبية، وكذلك تخفيضات في الوظائف من فئة الخدمات العامة. ومن الجهة الأخرى، توجد زيادة بنسبة ١٧ في المائة في الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي ٥. كما توجد زيادة متواضعة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة من أجل الأعمال التحضيرية للمؤتمر القادم، بالمقارنة مع انخفاض بنسبة ١٥,٦ في المائة في إطار أجهزة تقرير السياسة بالنظر إلى أن المؤتمر نفسه لن يُعقد خلال فترة السنتين المقبلتين. ويزداد العدد الكلي للوظائف من الفئة الفنية من ٢٤٦ وظيفة إلى ٢٥١ وظيفة بينما ستخفض الوظائف من فئة الخدمات العامة من ١٧٣ وظيفة إلى ١٦٦ وظيفة استجابة للنداء الموجه بخفض نسبة الوظائف من فئة الخدمات العامة إلى الوظائف من الفئة الفنية. وقد حُصصت الوظائف الجديدة المقترحة من الفئة الفنية للبرامج الفرعية ٥ و١-باء و٢، وكذلك لدعم البرامج. وتمثل الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية ٣٥ في المائة من الموارد الإجمالية المقترحة لفترة السنتين الجديدة.

٤- وقال ممثل جمهورية كونغو الديمقراطية، الذي تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه ينبغي أن يركز الاجتماع على العلاقة بين المحتوى البرامجي للميزانية والتخصيص المقترح للموارد. وينبغي التأكيد على عدد من النقاط: فإن تناول حيز السياسات في الميزانية البرنامجية المقترحة لا يعكس صياغة ولا نطاق الأنشطة المنصوص عليها في توافق آراء ساو باولو؛ وينبغي للإدارة السليمة أن تشمل ليس فقط الأبعاد الداخلية بل أيضاً الأبعاد الدولية؛ ينبغي أن يجري في أفضل الأوضاع الممكنة مواصلة تنظيم الحلقات الدراسية عملاً بالفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك؛ وينبغي التأكيد على العمل المتعلق بقضايا السياسات التي تهم بصفة خاصة البلدان الأفريقية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)؛ وينبغي للعمل المتعلق بالجغرافية الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية أن يتناول موضوعي التجارة والتعاون بين الجنوب والجنوب؛ وينبغي أن يؤدي الأونكتاد دوراً رئيسياً في دعم عملية النظام الشامل للأفضليات التجارية. وأعرب عن ارتياحه إزاء إدراج قضايا شاملة لعدة مجالات مثل أوجه القلق الخاصة لدى أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وكذلك تنمية أفريقيا. وبوجه عام قال إنه يشعر بالارتياح لأن التعليقات التي أُبدت في الجزء الأول من الدورة الرابعة والأربعين قد انعكست بقدر كبير في نص الميزانية البرنامجية المقترحة. ومع ذلك، أعرب عن قلقه البالغ إزاء انخفاض الموارد الإجمالية المقترحة بمليوني دولار تقريباً من دولارات الولايات المتحدة، وبالنظر إلى أن ذلك سيحد إلى درجة كبيرة من قدرة الأونكتاد على الاضطلاع بمهامه.

٥- وقال إن مجموعته تعلق أهمية كبيرة على إيجاد حل سريع وطويل الأجل ويمكن التنبؤ به لمسألة تمويل الخبراء لكي يمكن للدول الأعضاء أن تسهم بصورة كاملة وعادلة وفعالة في أنشطة الأونكتاد. وأعرب عن امتنانه للجهود المبذولة لإيجاد حل في هذا الصدد. وكرر الإعراب عن الحاجة إلى اتخاذ تدابير داعمة للبلدان المتأثرة بموجات المد الزلزالي (التسونامي) على النحو المقترح أثناء المشاورات التي أجراها رئيس المجلس. كما أعرب عن ارتياحه إزاء الجهود الناجحة التي بذلتها الأمانة لإيجاد حل للحاجة إلى زيادة عدد الوظائف من الفئة الفنية. وأكد على أن نتائج الأونكتاد الحادي عشر لا يمكن تنفيذها إلا بتوفير موارد تتناسب مع توجيهات السياسة العامة التي قدمها المؤتمر. وأخيراً، شدد على الحاجة إلى تنفيذ البرنامج بالاستناد إلى مبدأ التوزيع الجغرافي الواسع والعادل فيما بين جميع مناطق البلدان النامية.

٦- قال ممثل كولومبيا، وهو يتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، إن الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس إلى حد بعيد التعليقات التي أُبدت في الجزء الأول من الدورة الرابعة والأربعين، كما تعكس نتائج الأونكتاد الحادي عشر. وكرر الإعراب عن الأهمية التي توليها مجموعته لمسألة تمويل الخبراء، وللحلقات الدراسية التي تُنظم عملاً بالفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، وتوسيع نطاق برنامج التجارة في المواد الأحيائية على النحو الذي صدر به تكليف من المؤتمر. وأعرب عن قلقه إزاء التوزيع الإقليمي للأنشطة، وعن أسفه لأن الميزانية البرنامجية المقترحة لم تشر إلى أين ستُنفذ الأنشطة. وقال إنه ينبغي توزيع الأنشطة بصورة عادلة بين جميع المناطق النامية، وينبغي وضع استراتيجية جديدة لتعزيز المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بحيث تصبح الأنشطة أقرب إلى المستفيدين منها وبالتالي زيادة فعاليتها. ولاحظ مع القلق الانخفاض الإجمالي في الموارد بنسبة ٢ في المائة، وطلب تقديم معلومات في هذا الصدد. وقال إنه يمكن استخدام الوفورات المتحققة من ذلك لتمويل الخبراء وهذه مسألة أعرب عن أمله في إيجاد حل دائم لها عن طريق المشاورات.

٧- وأعرب ممثل **إندونيسيا**، وهو يتحدث باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، عن تقديره للجهود المبذولة فيما يتعلق بمسألة تمويل الخبراء وعن أمله في أن يجري عن قريب إيجاد حل لذلك طويل الأجل ويمكن التنبؤ به. وقال إن مجموعته تشعر بقلق بالغ إزاء تخفيض الميزانية البرنامجية المقترحة للأونكتاد بمبلغ مليوني دولار تقريباً من دولارات الولايات المتحدة. فهذا التخفيض يمكن أن يؤثر بصورة سلبية على قدرة الأونكتاد على إنجاز الولايات والمهام المسندة إليه، وتساءل عما إذا كانت الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن نطاق عمل هذه المنظمة قد انعكست بالكامل في عملية تخصيص الموارد. فالطريقة التي جرى بها تناول حيز السياسات في الميزانية البرنامجية المقترحة لا تعكس لا نطاق ولا روح الفقرة ٨ من توافق آراء ساو باولو. وفيما يتعلق بالإدارة السليمة، يجب على الأونكتاد أن يركز عمله على الإدارة السليمة الاقتصادية على المستوى العالمي. وأخيراً، أعرب عن تقديره للخطوات الأولية التي أُتخذت لتناول تدابير إعادة التأهيل والتدابير المتصلة بالتنمية في البلدان المتأثرة بالتسونامي وقال إنه يتطلع إلى حدوث مزيد من التطورات الإيجابية في هذا المجال.

٨- وأعرب من جديد ممثل **لكسمبرغ**، وهو يتحدث باسم **الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة والبلدان المرشحة للانضمام إليه**، عن قلقه إزاء عملية إعداد الميزانية، التي تعين فيها مناقشة المحتوى البرنامجي وجوانب الموارد من الميزانية البرنامجية، بصورة منفصلة. وقال إنه كان يفضل تلقي الأرقام المالية في الجزء الأول من الدورة الرابعة والأربعين، حتى وإن كانت فقط أرقاماً إرشادية. فضلاً عن ذلك، فإن الأرقام المالية الواردة في الوثيقة A/60/6 مفصلة إلى درجة تحول دون تمكّن الدول الأعضاء من أن تبحث على النحو المناسب ما إذا كانت الميزانية البرنامجية تعكس في الواقع نتائج الأونكتاد الحادي عشر والجزء الأول من الدورة الرابعة والأربعين للفرقة العاملة. وأضاف أن المفهوم الرئيسي في الأونكتاد الحادي عشر كان هو التناسق. والمسألة المطروحة هنا هي تحقيق التناسق بين الميزانية البرنامجية والقرارات الوزارية المتخذة في ساو باولو. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي قد طلب منذ البداية تحديد العناصر الجديدة في الميزانية البرنامجية، إلى جانب ما يقابلها من مخصصات في الميزانية على مستوى النشاط. ولكن، في نهاية المطاف، لم تقدّم البيانات المالية وهذا الافتقار إلى الشفافية يثير عدداً من الأسئلة. ويتعلق أحد هذه الأسئلة بالقرار المتخذ في ساو باولو بجعل تقرير أقل البلدان نمواً تقريراً سنوياً. وأضاف أن الموارد البشرية والمالية المخصصة للبرنامج الفرعي ٥ غير كافية، فيما يبدو، لإعداد تقرير سنوي ذي نوعية تتناسب مع الأهمية التي توليها الدول الأعضاء له. وذكر أنه فيما أُضيفت ثلاث وظائف من الفئة الفنية إلى البرنامج الفرعي، فإن موظفاً من الفئة الفنية برتبة ف-٤ يعمل بالفعل من أجل هذا البرنامج الفرعي منذ بعض الوقت على أساس انتداب من برنامج فرعي آخر، وأن الوظيفة المقترحة من الرتبة مد-١ ليست إلا إعادة تصنيف لوظيفة من الفئة الفنية برتبة ف-٥. وفي الواقع، فإن هذا يعني ضمناً إضافة صافية لوظيفة واحدة فقط من الرتبة ف-٤.

٩- ورحب بإقرار الجمعية العامة لتعيين الأمين العام الجديد للأونكتاد. وقال إنه يتطلع إلى إدارة قوية وفعالة للأونكتاد تحت قيادة الأمين العام الجديد.

١٠- وأكد ممثل **نيجيريا**، وهو يتحدث باسم **المجموعة الأفريقية**، على الآراء التي أعرب عنها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن قضايا مثل حيز السياسات والإدارة السليمة، وكذلك على قلقه إزاء ما اقترح من تخفيض في الموارد الإجمالية للأونكتاد. ورحب بإدراج مبادرات لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) وبالجهود المبذولة لتعزيز الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، وبالجهود المبذولة لإيجاد حل

لمسألة تمويل الخبراء. وقال إن الافتقار إلى مؤشرات كمية لأنشطة التعاون التقني هو أمر مثير للقلق، وتساءل عما إذا كان بالإمكان قياس أداء برامج التعاون التقني قياساً صحيحاً دون هذه الأرقام. ومن الصعب أيضاً تصور كيف يمكن للدول الأعضاء أن تفهم وتناقش الأولويات المتعلقة بالقائمة الطويلة لأنشطة المساعدة التقنية الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة؛ إذ ينبغي أن تكون أنشطة المساعدة التقنية مدفوعة بالطلب، ومن الضروري تقديم عرض مناسب كأساس للمناقشة التي تجريها الدول الأعضاء.

١١- وقال ممثل بنين، وهو يتحدث باسم **أقل البلدان نمواً**، إن من الأهمية بمكان أن يتناسب تخصيص الموارد مع الاتفاقات المتوصل إليها في الجزء الأول من دورة الفرقة العاملة. وأضاف أن المحورين الأساسيين لأنشطة الأونكتاد هما تحليل السياسات والأنشطة التنفيذية. وبخصوص العمل المتعلق بالقضايا التي تم أقل البلدان نمواً، فإن الربط بين هذين المحورين ليس واضحاً بسبب تشتت الموارد المخصصة لأنشطة تتعلق بأقل البلدان نمواً. فينبغي أن يكون العمل التحليلي المتعلق بأقل البلدان نمواً أكثر تركيزاً وأفضل تنسيقاً لكي تكون أقل البلدان نمواً في وضع أفضل فيما يتعلق بتحقيق أهداف الألفية. وينبغي إعادة تصميم المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً من وجهة النظر هذه.

١٢- وكرر الإعراب عن ارتياحه إزاء جعل التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً يقدم سنوياً. فهذا من شأنه أن يسمح للبرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً أن يصبح محور العمل التحليلي والتنفيذي المضطلع به من أجل أقل البلدان نمواً. بيد أنه ينبغي توفير موارد من الميزانية العادية وموارد خارجة عن الميزانية تتناسب مع ذلك. فضلاً عن ذلك، فقد جرى في الأونكتاد الحادي عشر توسيع نطاق فئات البلدان التي يشملها البرنامج الخاص، وهذا يتطلب مزيداً من الموارد، ولكن الموارد المخصصة لهذا البرنامج في الميزانية البرنامجية المقترحة غير كافية إلى درجة يُرثى لها. وفي حين أن العمل المتعلق بإعداد التقرير سيتضاعف، فإن الزيادة في الموارد المخصصة لذلك هامشية: من ٢٠٠ ٣١٠ دولار إلى ٣٨٢ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولذلك سيكون من الضروري بالنسبة إلى جميع البرامج الفرعية التي تعمل من أجل أقل البلدان نمواً أن ترصد أموالاً لتقرير أقل البلدان نمواً. كما أن الزيادة في الموارد البشرية المخصصة للبرنامج الفرعي ليست كافية. وتنطوي الوظيفة المقترحة من الرتبة مد-١ على إعادة تصنيف وظيفي، كما أن وظيفة برتبة ف-٤ مخصصة بالفعل للعمل فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، مما يعني أن الزيادة الحقيقية الصافية ليست إلا وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ ووظائف من فئة الخدمات العامة.

١٣- وأضاف أنه تلزم موارد لتوفير الدعم اللازم لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك في مجالات ترويج الاستثمار، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية في مجالات التجارة والتنمية، وتعزيز القدرة الإنتاجية. والعمل في هذه المجالات ضروري لتحقيق الأهداف المنصوص عليها بوضوح في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. والانخفاض في الموارد الإجمالية المخصصة للأونكتاد سيؤدي إلى الحد من قدرة هذه المنظمة على اتخاذ الإجراءات الضرورية، ويصدق ذلك بشكل خاص على برنامج أقل البلدان نمواً الذي لم يتلق إلا نسبة تتراوح بين ٥ و ٦ في المائة من الموارد الإجمالية للمنظمة.

١٤- وشدد ممثل البرازيل على وجوب أن تكفل الفرقة العاملة انعكاس الالتزامات السياسية والالتزامات المتعلقة بالسياسات التي تم التعهد بها في ساو باولو انعكاساً كاملاً في برنامج العمل، وقال إنه ينبغي في هذا الصدد توجيه اهتمام خاص إلى الصناعات الإبداعية. فقد تجمعت لدى الأونكتاد خبرة فنية في هذا المجال استجابةً

للولايات التي أُسندت إليه في مؤتمر الأونكتاد العاشر بشأن الخدمات السمعية البصرية، وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً بشأن صناعة الموسيقى، وفي مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر بشأن القطاعات الدينامية بما في ذلك الصناعات الإبداعية. فالصناعات الإبداعية تولد ليس فقط مكاسب إنمائية بل أيضاً عوامل خارجية إيجابية مثل صون وتعزيز التنوع الثقافي، ويتعين على الأونكتاد أن يسعى إلى تمكين البلدان النامية من زيادة قدرتها الإنتاجية وتحسين رسم السياسات في هذا القطاع. وقال إنه يوجد الآن المركز الدولي للصناعة الإبداعية الذي أُطلق في إثر انعقاد حلقة دراسية دولية مؤخراً في باهيا بالبرازيل، وقد حُدِّد الأونكتاد على أنه المساهم الرئيسي مستقبلاً في هذا الجهد. ونظراً إلى الطبيعة الجامعة للصناعات الإبداعية، ينبغي إشراك جميع البرامج الفرعية للأونكتاد في الأعمال المتعلقة بهذه المسألة.

١٥ - وأعربت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديرها للجهود المبذولة لكي تنعكس نتائج ساو باولو في الميزانية البرنامجية المقترحة بطريقة متوازنة، وكذلك للجهود المبذولة لتقديم الميزانية البرنامجية في إطار يقوم على النتائج. بيد أن مستوى الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي ٥ المتعلق بأقل البلدان نمواً غير كاف. وذكرت أيضاً بأوجه القلق التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الجزء الأول من الدورة الرابعة والأربعين بشأن الإجراءات المتبعة لمناقشة الميزانية البرنامجية، على النحو الذي ينعكس في الفقرة ٣ من الاستنتاجات المتفق عليها المعتمدة آنذاك. وبشأن مسألة حيز السياسات، قالت إن وفدها قد وافق على إيراد إشارة محددة إلى هذه المسألة في توافق آراء ساو باولو وذلك من منطلق روح التوفيق لا غير. وأضافت أنه لا ينبغي تفسير هذه الإشارة بأي شكل من الأشكال على أنها تُسند إلى الأونكتاد ولاية جديدة أو تجعل حيز السياسات جزءاً لا يتجزأ من أعمال الأونكتاد.

جلسات غير رسمية

١٦ - واصلت الفرقة العاملة مداولاتها في جلسات غير رسمية.

الاجراء التي اتخذته الفرقة العاملة

١٧ - اعتمدت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت (للاطلاع على الاستنتاجات المتفق عليها، انظر الفصل الأول أعلاه).

١٨ - وقال ممثل إيطاليا إن عملية إعداد الميزانية تشوبها عيوب من نواح عديدة تبدأ من اعتمادها وتنتهي بتنفيذها وإنما لا تسمح بالتحكم فيها على نحو سليم في جنيف. ورحب بالفقرة ٢ من الاستنتاجات المتفق عليها واقترح أن يتضمن التقرير السنوي للأونكتاد أهم البيانات المالية ذات الصلة. وقال إن إيطاليا تعلق أهمية كبيرة على الأونكتاد وأنها تعهدت مؤخراً بالتزامات مالية جديدة من أجل تنفيذ المشاريع، ولكنها ترى أن من غير الملائم إدارة هذه المنظمة على أساس هذه القواعد المالية؛ فينبغي للأمم المتحدة أن تكون لديها معايير أعلى فيما يتعلق بالشفافية. ويتعين على كل من يهتم بالأونكتاد والأمم المتحدة أن يعمل من أجل تحقيق مزيد من الشفافية التي تشكل في حد ذاتها قيمة من القيم والتي تؤدي بالتأكيد إلى زيادة ثقة الجهات المانحة وتشجع على التعهد بتقديم موارد إضافية.

الفصل الثالث

مسائل أخرى

تمويل الخبراء

١٩- أعلم الرئيس الفرقة العاملة أنه قد قام، عملاً بطلب المجلس في دورته التنفيذية السادسة والثلاثين، بمواصلة مشاوراته بشأن تمويل الخبراء قبل وأثناء انعقاد دورة الفرقة العاملة. وقد تمخضت هذه المشاورات عن نص متفق عليه وهو الآن معروض على الفرقة العاملة.

الإجراء الذي اتخذته الفرقة العاملة

٢٠- اعتمدت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تمويل الخبراء (للاطلاع على نص الاستنتاجات المتفق عليها، انظر الفصل الأول أعلاه).

٢١- وقال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة تولي أهمية بالغة لحل مشكلة تمويل الخبراء من أجل ضمان إمكانية أن تشترك جميع البلدان النامية اشتراكاً كاملاً في أنشطة الأونكتاد. وأعرب عن تقديره للروح التي أُجريت بها هذه المشاورات وقال إنه يتطلع إلى التوصل إلى حل لذلك في أقرب وقت ممكن.

ترتيبات لعقد اجتماعات في قصر الأمم

٢٢- قال ممثل تركيا إن تركيا هي واحدة من البلدان التي يتراوح عددها بين ٣٥ و ٤٠ بلداً التي عينت بعثة منفصلة لدى منظمة التجارة العالمية. وذكر في هذا الصدد أن مكتب الأمم المتحدة للاتصال والبروتوكول قد أخذ مؤخراً بنظام يلزم البعثات غير المعتمدة على وجه التحديد لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بأن يكون اتصالها معه عن طريق بعثات بلدانها المعتمدة لدى الأمم المتحدة فقط. وقال إنه ينبغي تصحيح هذا النهج غير المقبول والمرهق، وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تُعلم مكتب الأمم المتحدة المعني باحتياجات البعثات في جنيف لكي يمكن إعادة النظر في هذا القرار. فتركيا تدعم الجهود المبذولة لتعزيز الأمن في مقرات الأمم المتحدة، لكن المطلوب هو الواقعية العملية لا البيروقراطية.

الفصل الرابع

مسائل تنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٣- انتخبت الفرقة العاملة، في جلستها العامة ١٦٥ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أثناء الجزء الأول من الدورة الرابعة والأربعين، السيد إنريكيه مانالو (الفلبين) رئيساً لها والسيدة كارمن فراتيتا (رومانيا) نائبة للرئيس - مقررّة.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٤- في الجلسة ذاتها، أقرت الفرقة العاملة جدول أعمالها المؤقت (TD/B/WP/177). وكان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧
- ٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين للفرقة العاملة
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين للفرقة العاملة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٥- وافقت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية المعقودة لدورتها المستأنفة والمعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، على جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين (انظر المرفق الأول أدناه).

دال - اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٢٦- في الجلسة ذاتها، أذنت الفرقة العاملة لنائبة الرئيس - المقررة بوضع الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورتها.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - استعراض أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني وتمويلها
- ٤ - تقييم أنشطة التعاون التقني:
- إجراء تقييم متعمق للدورات التدريبية المتعلقة بالقضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين للفرقة العاملة
- ٦ - مسائل أخرى
- ٧ - اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - مُثِّلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في الفرقة العاملة:

الصين	الاتحاد الروسي
الفلبين	اندونيسيا
فنزويلا	إيطاليا
فنلندا	بلغاريا
كوبا	بنغلاديش
المغرب	بيرو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	رومانيا
الولايات المتحدة الأمريكية	السنغال
اليابان	سويسرا

٢ - وكانت الدول التالية الأخرى الأعضاء في الأونكتاد، وغير الأعضاء في الفرقة العاملة، ممثلة في الدورة بصفة مراقب:

زامبيا	إثيوبيا
السلفادور	الأردن
السويد	إسبانيا
عمان	ألمانيا
فرنسا	أنغولا
فييت نام	إيران (جمهورية - الإسلامية)
الكرسي الرسولي	البرازيل
كولومبيا	البرتغال
لكسمبرغ	بنن
مدغشقر	بيلاروس
مصر	تايلند
المكسيك	تركيا
المملكة العربية السعودية	تونس
النرويج	الجزائر
النمسا	الجمهورية العربية الليبية
نيجيريا	الجمهورية التشيكية
الهند	الجمهورية الدومينيكية
هولندا	جمهورية كوريا
اليونان	جمهورية الكونغو الديمقراطية

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/WP/INF.52.

٢- ومثّلت في الدورة بصفة مراقب:

- فلسطين

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الجماعة الأوروبية

جامعة الدول العربية